

□ الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان
Artificial Intelligence and Human Security Approach
based on Human Rights

مصطفى كوردالو،* جامعة باتنة 1
mestafa.kourdeloued@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025/11/07

تاريخ الاستلام: 2025/10/25

ملخص:

دخلت البشرية عصر الذكاء الاصطناعي، وتجسدت تطبيقاته في مجالات تعلم الآلة، البيانات الضخمة، الروبوتات، السيارات ذاتية القيادة والأسلحة المعززة بالذكاء الاصطناعي. تتناول الدراسة المخاطر والفرص الجديدة التي نتجت عن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المتعددة على نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان، وعلى ضوء ذلك تحاول الدراسة تأسيس حوكمة للذكاء الاصطناعي محوراً للإنسان. تعمل على إدارة المخاطر وزيادة فرص التمكين والحماية لنهج الأمن الإنساني المبني على حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

1-الذكاء الاصطناعي 2- مخاطر الأمن الإنساني 3-انتهاكات حقوق الإنسان 4- الفرص 5- الحوكمة.

Abstract:

Humanity has entered the era of artificial intelligence. Its applications have taken form of machine learning, big data, robotics, self driving cars, and artificial intelligence enhanced weapons. This study addresses the new risks and opportunities that artificial intelligence and its various applications represent to Human security approach based on Human rights. In light of this, the study aims to establish a Human centered governance of

* المؤلف المراسل

artificial intelligence. This governance works to manage risks and maximize opportunities for empowerment of Human security approach based on Human rights.

Keywords:

1-Artificial Intelligence 2-Human Security Risks 3-Human Rights Violations 4- Opportunities 5-Governance.

مقدمة:

نالت علوم الحاسوب الكبرى من التقدم مع بداية القرن الواحد والعشرين، واقتحمت منتجاته ممثلة في الذكاء الاصطناعي مختلف مجالات الحياة و صنوف المعرفة العلمية، ما خلق فرص وخيارات جديدة للأفراد والمجتمعات والدول، ولكن في نفس الوقت خلق الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأمنية مستجدة .

تبرز أهمية الدراسة في سياق الانشغال العالمي المُنصَّب على الذكاء الاصطناعي من طرف الممارسين والباحثين في مختلف العلوم، ومنها العلوم القانونية والأمنية ممثلة في حقلي الأمن الإنساني المبني على حقوق الإنسان، الذي يسعى بدوره إلى مساندة هذا الانشغال العالمي .

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي، باعتبار أن هذا النهج سريع التأثير بالتطور التكنولوجي؛ بما فيها الذكاء الاصطناعي موضوع دراستنا. الإشكالية الرئيسية:

ماهو واقع نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي؟ وماهي آفاق الحماية المستقبلية لهذا النهج في هذا العصر؟ التساؤلات الفرعية:

ماهو المقصود بالذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان؟ وفيما تتمثل مخاطر الذكاء الاصطناعي على النهج؟ وهل يمكن بناء حوكمة للذكاء الاصطناعي لخدمة هذا النهج؟

منهج الدراسة:

نستخدم المنهج الوصفي والتحليلي لعرض وتحليل المادة العلمية حول الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني وحقوق الإنسان. كما نُوظف منهجية الأمن



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كردالواد

الإنساني عبر التخصصية التي تجمع بين حقوق الإنسان والتخصصات ذات الصلة بدراسة الحاجات كمّا وكيفاً، ونُظُم الحماية والتمكين. لمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة اعتمدنا خطة مُكوّنة من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة.

المحور الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان

نتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي ثم مفهوم نهج الأمن الإنساني المبني على حقوق الإنسان.

أولاً. مفهوم الذكاء الاصطناعي وأنواعه:

تنبأت Augusta Ada King عالمة الرياضيات البريطانية في الأربعينيات من القرن 19م، بجانب من الذكاء الاصطناعي، عندما اعتقدت بأن الآلة يمكنها تأليف مقطوعات موسيقية بطريقة علمية دقيقة (بودين، 2022، صفحة 16).

نتعمق أكثر في مفهوم الذكاء الاصطناعي من خلال تعريفه، ثم بيان أنواعه.

أ. مفهوم الذكاء الاصطناعي:

صاغ عالم الرياضيات John McCarthy مصطلح الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence في سنة 1955، وكان يشير به إلى تخصص علمي جديد، هدفه الوصول إلى فهم أفضل للذكاء، من خلال تقسيمه إلى قدرات معرفية أساسية، بشكل يمكننا من تصميم آلات تحاكي هذه القدرات (Ganascia, 2025, p. 71). عرّف الذكاء الاصطناعي بأنه ميدان ضمن ميادين علوم الحاسوب، يهدف إلى بناء أنظمة تتمتع بقدرة على القيام بمهام، يتطلب أدائها عادة استخداماً للذكاء البشري (الاصطناعي و اللغة العربية، 2022، صفحة 42).

ب. أنواع الذكاء الاصطناعي:

ينقسم الذكاء الاصطناعي نوعين، ذكاء اصطناعي ضعيف، وذكاء اصطناعي قوي.

1. **الذكاء الاصطناعي الضعيف** Weak Artificial Intelligence:

يعتمد هذا النوع من الذكاء الاصطناعي على ما يُزوّد به من بيانات وتعليمات، ومن أمثلته تطبيق Personal Assistant (لطفي و الأكلبي، 2023، صفحة 15). صُمّم هذا الذكاء على أساس محاكاة وظائف الإدراك البشري، لكن لا تزال تفاعلاته التي تتطلب التفكير والاستجابة محدودة، ومثاله أيضا نظام التعرف على الصّور أو المساعد الرقمي الذكي على غرار Siri و Alexa (بايوق و قرعان، 2024، صفحة 1023).

2- الذكاء الاصطناعي القوي Strong Artificial Intelligence:

يعتمد هذا النوع من الذكاء الاصطناعي على ما يتم تزويده به من بيانات. يملك هذا الذكاء الاصطناعي قدرة على التعلّم، واتخاذ قرارات بمفرده، بتدخل أقل من الإنسان (لطفي و الأكلبي، صفحة 17). لكن لا يزال هذا النوع من الذكاء الاصطناعي قيد الابتكار والتطوير، ويعتبر الروبوت Robot Philo أبرز تجسيد له (بايوق و قرعان، صفحة 1023).

ينقسم الذكاء الاصطناعي القوي إلى قسمين هما:

- 1-2- تعلم الآلة Machine Learning: تعتمد فيه الآلة على تدخل الإنسان.
- 2-2- التعلم العميق Deep Learning: تعتمد فيه الآلة على تدخل الإنسان في نطاق جد محدود إلى درجة انعدامه (لطفي و الأكلبي، صفحة 17).

يتّضح بأن قدرات الذكاء الاصطناعي قد وصلت إلى مستوى متقدم من التطور، ما يطرح تحديات مستجدة على الإنسان؛ أمنه وحقوقه.

ثانيا- مفهوم نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان:

نعالج مفهوم الأمن الإنساني، ثم مفهوم حقوق الإنسان.

أ- مفهوم الأمن الإنساني:

نتطرق للأمن الإنساني كمفهوم أمني جديد، من خلال تعريفه، خصائصه، قطاعاته ومهدداته .

1- تعريف الأمن الإنساني:

يُشير الأستاذ Bertrand Ramcharan مساعد سابق للمفوض السامي لحقوق الإنسان، إلى أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان هي التي تحدد معنى الأمن، فأدوات كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، ومجموعة الصكوك



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كرد الواد

الدولية لحقوق الإنسان تهدف إلى ضمان أمن الإنسان بكرامة وحرية ومساواة (Ramcharan, 2004, p. 40).

ترى مُنظمة اليونيسكو في الأمن الإنساني إطاراً مناسباً، يساعد على تسريع عملية الانتقال من المفاهيم التقليدية الضيقة للأمن، إلى مفهوم أوسع ومتعدد الأبعاد، قائم على احترام حقوق الإنسان... (Goucha, 2009, pp. xx-xxi).

2. خصائص الأمن الإنساني:

يُتصّف الأمن الإنساني بأربع (4) خصائص رئيسية: شاغل عالمي مشترك، ارتباط متبادل بين مكوناته، وقائي استباقي، محوره الأفراد (PNUD, 1994, pp. 23-24).

3. قطاعات الأمن الإنساني:

ينقسم الأمن الإنساني إلى سبعة قطاعات رئيسية: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي (PNUD, p. 26).

4. الإطار العالمي لانعدام الأمن الإنساني:

يتضمّن الإطار العالمي لانعدام الأمن الإنساني ستة تهديدات: نمو ديموغرافي غير منضبط، تباين الفرص الاقتصادية، ضغوط الهجرة الهائلة، تدهور البيئة، إنتاج وتجارة المخدرات، الإرهاب الدولي (PNUD, p. 36). تم تحديث الإطار العالمي لانعدام الأمن الإنساني، بإضافة خمسة تهديدات: الآثار السلبية للتكنولوجيا الرقمية، تغير المناخ، الصراعات العنيفة، انتشار الأمراض المعدية، التحديات المتطورة لنظم الرعاية الصحية (Frank, 2024, p. 3).

يُساعدُ الإطار العالمي لانعدام الأمن الإنساني على تحديد المخاطر المستجدة للذكاء الاصطناعي.

ب. مفهوم حقوق الإنسان:

تتطلب الإحاطة بمفهوم حقوق الإنسان تعريفها وبيان خصائصها.

1. تعريف حقوق الإنسان:

عرّفت منظمة الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها حقوق أصيلة مكفولة لكل فرد، لا يجوز المساس بها، يتمتع بها جميع الأفراد على قدم المساواة، دون تمييز

بينهم على أساس الجنس أو العرق أو الإثنية أو الجنسية أو الدين أو اللغة... (المتحدة، حقوق الإنسان، 2025).

يضع القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات إيجابية وسلبية على عاتق الدول من أجل احترام حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها، وعندما لا تُحترم هذه الالتزامات، يتمتع الأفراد أو الجماعات المتضررة بحق الإنصاف أمام القضاء (محمد، الصفحات 385-398). وتمتد الالتزامات التي يضعها القانون الدولي لحقوق الإنسان على عاتق الدول لتشمل أيضا إلزام الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لولاية الدولة (Kaur & Verma, 2023, pp. 404-405).

2- خصائص حقوق الإنسان:

تتميز حقوق الإنسان بعالميتها وعدم قابليتها للتجزئة، ترابطها وتشابكها. وذكر إعلان فيينا بواجب الدول في التعامل مع جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة وبشكل منصف وشامل ومتكافئ؛ يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية، الدينية والتاريخية للشعوب (فيينا، 1993، صفحة 5).

المحور الثاني: مخاطر الذكاء الاصطناعي من منظور الأمن الإنساني وأثارها على حقوق الإنسان.

لم يُخفِ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مخاوفه من ازدياد المخاطر العميقة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، التي يمكنها تقويض حقوق الإنسان وكرامته (تورك، 2023).

أولا- المقصود بمخاطر الذكاء الاصطناعي:

جاء في اللائحة رقم 1689/2024 الصادرة عن البرلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي، المتعلقة بقواعد الذكاء الاصطناعي، أن الخطر في مجال الذكاء الاصطناعي يشير إلى احتمالية وقوع الضرر، ومدى خطورة الضرر (Union, 2024, p. 46).

ثانيا. أبرز مخاطر الذكاء الاصطناعي من منظور الأمن الإنساني وأثارها على حقوق الإنسان:

أشارت اللجنة الأوروبية في كتابها الأبيض حول الذكاء الاصطناعي، إلى بعض مخاطره المحتملة مثل اتخاذ قرارات غامضة، التمييز على أساس الجنس أو لأي سبب آخر، التدخل في خصوصيات الأفراد، إساءة استخدامه لأغراض إجرامية (Européenne, 2020, p. 1). وعموما ترتبط مخاطر الذكاء الاصطناعي



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كرد الواد

بالضعف القائم أو المحتمل للأفراد (الاصطناعي ا.، 2024 ، صفحة 31) وإساءة استخدامه.

يُوفّر النموذج المعرفي للأمن الإنساني أف ضل فهم للتهديدات والمخاطر ذات الانتشار الواسع والقابلة للتطور سريعاً، وعادة ما تُخلف آثاراً جسيمة على الأفراد والشعوب (Goucha, pp. xx-xxi). إذ ستعرض على ضوء هذا النموذج أبرز مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن الإنساني ثم آثارها على حقوق الإنسان. **1- المراقبة غير المشروعة من منظور الأمن الإنساني وآثارها على حقوق الإنسان:**

نتناول المراقبة غير المشروعة كخطر يهدد الأمن الإنساني وينتهك حقوق الإنسان.

1- المراقبة غير المشروعة من منظور الأمن الإنساني:

يقوم الذكاء الاصطناعي بجمع واستخدام معلومات الأفراد الشخصية من خلال تطبيقات تعلم الآلة الموجهة للتعامل مع البيانات الضخمة، وبهذه التقنيات يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للمراقبة في الأماكن العامة، وسائل التواصل الاجتماعي، الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية. (كوكليبرج، 2024 ، صفحة 72). فأغلب الشركات اليوم، تعتمد على الإنترنت لجمع البيانات وبيعها لشركات أخرى. ما جعل الأفراد يخضعون على نحو متزايد لعمليات الرصد والمراقبة من أجل تتبع مشترياتهم (راسل، 2022 ، صفحة 118). وتسعى الشركات إلى جمع أكبر قدر ممكن من البيانات لمعرفة القدرات المالية للأفراد، سنّهم، جنسهم واحتياجاتهم.

تُبرمج الأجهزة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، على تتبع عادات الشخص أثناء القراءة الإلكترونية، فتتعرف على تفضيلاته، والمدة التي قضاها في القراءة (راسل، صفحة 118). وعلى أساس هذا التتبع الإلكتروني تمارس خوارزميات هذه الأجهزة تأثيرها على الشخص.

2- آثار المراقبة غير المشروعة على حقوق الإنسان:

تنتهك المراقبة غير المشروعة بالذكاء الاصطناعي، أبرز حقوق الإنسان.

1.2- انتهاك الحق في الخصوصية:

يرجع الأساس القانوني للحق في الخصوصية إلى المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، 2006، الصفحات 4-31).

أمام تنامي التهديدات الناجمة عن التكنولوجيات المستخدمة للبيانات والذكاء الاصطناعي، تولدت بيئة رقمية تدخلية، لا يمكن إنكار مخاطرها الكبيرة على حق الإنسان في الخصوصية (حقوق الإنسان و الأمين، 2018، الصفحات 2-3). يتضح بأنّ هذا الحق تتربّصه أشكالا جديدة من الانتهاكات في زمن الذكاء الاصطناعي.

2.2 انتهاك الأمن الشخصي:

تمّ النص على الحق في الأمن الشخصي في المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمادة 09 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 2-27).

أدّى استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الضبط القضائي، والقضاء الجزائي، إلى زيادة مخاطر احتمالات انتهاك الأمن الشخصي للأفراد في هذا المجال (Kaur & Verma, p. 406). إلى جانب ذلك، تعتمد الأجهزة التكنولوجية الموضوعة في الأماكن العامة على سيميات وجه الإنسان (الاصطناعي)، صفحة 31). ويتمّ تزويدها بالذكاء الاصطناعي حتى تُحدّد هويّة الأشخاص في وقت قياسي .

تتزايد مخاطر المراقبة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الدول ذات الحكم الشمولي (Johnson, 2019, p. 4)، تحت ذرائع حماية الأمن القومي. ولا ينحصر استخدام هذه المراقبة على الأنظمة الشمولية فقط؛ فالولايات المتحدة الأمريكية، كدولة ديموقراطية، دافع أحد مسؤوليها السابقين في وزارة الدفاع، على حق بلده في مراقبة جميع التحركات التي تجري في العالم، وبالأخص تلك التي يمكن أن تُؤثّر على أمنها ورفاهها (الشيخ، 2008، صفحة 141).

لا يُمكن إغفال مخاطر استخدامات الذكاء الاصطناعي على الأمن الشخصي للإنسان، وسلامته الجسدية والعقلية، في حالات التشخيص الطبي، حيث الإنسان على العزلة عن المجتمع، التكنولوجيا العصبية، التفاعل الهجين



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كرد الواد

بين النظم البيولوجية، الإشعاعية، الكيماوية والنووية. إلى جانب ما تمثله السيارات ذاتية القيادة، والأسلحة ذاتية التشغيل من مخاطر على الأمن الشخصي (الاصطناعي ا.، صفحة 31). فهجمات طائرات الدرون (Johnson, p. 4) المسيرة بالذكاء الاصطناعي تُصيب الأفراد والمنشآت بدقة عالية.

تزداد شدة مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن الشخصي في حال استخدام هذه الأجهزة والأسلحة المعززة بالذكاء الاصطناعي من طرف عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية (الاصطناعي ا.، صفحة 31). ما يعني بأن الأمن الشخصي أصبح تنتهكه أنواعا جديدة من الإرهاب والإجرام.

32. انتهاك الحق في حرية التنقل:

يستند الحق في حرية التنقل على المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 4-29).

استفادت الدول من استخدامات الذكاء الاصطناعي في متابعة تحركات المهاجرين واللاجئين على حدودها (الاصطناعي ا.، صفحة 31). لكن المهاجرين الأمن الذي يسيطر على الدول اتجاه الأجانب، يدفعها إلى التعسف في استخدام أجهزة المراقبة الحدودية المعززة بالذكاء الاصطناعي.

بد التحيز من منظور الأمن الإنساني وأثاره على حقوق الإنسان:

نعالج خطر التحيز من منظور الأمن الإنساني، ثم أهم حقوق الإنسان التي ينتهكها.

1- التحيز من منظور الأمن الإنساني :

حذر الأمين العام للأمم المتحدة من السرعة الهائلة لتنامي وانتشار خطاب الكراهية نتيجة استخدامات الذكاء الاصطناعي، وأعطى مثالا عن المحتوى السام الذي تنشره المنصات الرقمية والخوارزميات المتحيزة، التي تُشيع ممارسات الإساءة والتحرش، بشكل يهدد التماسك والسلم المجتمعيين (غوتيريش، 2025). ويؤدي التحيز باستخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض أمنية إلى إقصاء

مجتمعات بأكملها، كتصنيف مناطق معينة داخل المدن أو أشخاص من عرقية معينة في خانة المخاطر الأمنية العالية (كوكليبرج، الصفحات 89-90).

تتزايد ممارسات التمييز والمعاملة غير العادلة اتجاه جماعات معينة باستخدام الذكاء الاصطناعي في حال الاعتماد على السمات الاجتماعية أو الفردية، وتطال الممارسات التمييزية الفئات الضعيفة مثل الأطفال، كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (الاصطناعي ا.، صفحة 31). كما عزز الذكاء الاصطناعي ممارسات التمييز ضد المرأة، فقد اتضح في أحد الأمثلة بأن النساء كن أقل عرضة من الرجال في تلقي إعلانات وظائف الأجور المرتفعة (programme, 2022, p. 70). وفي مثال آخر تبين أن فئة الرجال كانوا أقرب في العمل إلى الذكاء الاصطناعي بالمقارنة مع فئة النساء، بغض النظر عن المستوى العلمي للجنسين (الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، 2025، صفحة 8).

2. آثار التحيز على حقوق الإنسان:

منع القانون الدولي لحقوق الإنسان كل أشكال التمييز بين الأفراد، نظرا لأثره المُتَعَرِّي في انتهاك حقوق الإنسان الأخرى.

2.1 انتهاك الحق في المساواة:

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 على المساواة ومنع التمييز بين الأفراد في مادته الثانية، وتؤكد الحق في المساواة بموجب المادة 26 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، كما وضعت اتفاقية دولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1965 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 2-34-59). وأُفِرِدَ أيضا القانون الدولي لحقوق الإنسان اتفاقية خاصة لحماية المرأة من كل أشكال التمييز سنة 1979 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، صفحة 75).

يلاحظ أنه رافق ظهور الذكاء الاصطناعي تكريس ممارسات التمييز التقليدية، وظهرت أشكال مُستجدة من اللامساواة.

2.2 انتهاك قرينة البراءة:

تستمد قرينة البراءة أساسها من المادة 11 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمادة 14 من العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 3-29).



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كرد الواد

يزيد الذكاء الاصطناعي من احتمالات ترسيخ التحيزات القائمة في المجال القضائي، وبالأخص إذا أُسْتُخْدِمَ للتنبؤ بالجرائم، جرائم العود وإصدار الأحكام الجزائية (Kaur & Verma, p. 406). مثال ذلك ما وقع في القضاء الأمريكي من تحيز ضد الأشخاص من ذوي البشرة السمراء، بسبب استخدام قضاة ولاية فلوريدا لخوارزمية كومباس في اتخاذ قرار بمنح أو عدم منح سجين معين إفراجاً مشروطاً (كوكليبرج، صفحة 90).

3.2. انتهاك حق العمل:

يقوم الحق في العمل على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في مادته 23، والمادة 06 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 6-11-12). مع ظهور الذكاء الاصطناعي تضاعفت إمكانية استمرار مشكلات التمييز الموجودة أساساً من قبل، وما يترتب عنها من حرمان لحق الفرد في العمل، أو من حقه في الحصول على القروض الائتمانية (كوكليبرج، الصفحات 89-90). بدأ بعض أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام باستخدام الذكاء الاصطناعي في تسيير الموارد البشرية، مما وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في خطر (محمد، صفحة 405). لأن هذا الاستخدام من شأنه المساس بفرصهم في الحياة في مجالات الوظائف، الإسكان والتعليم (الاصطناعي 1، صفحة 31).

إن استعانة أرباب العمل بالروبوتات عوضاً عن العمال البشر، واعتمادهم على الذكاء الاصطناعي في تسيير الامتيازات الاجتماعية للعمال، تمثل انتهاكات جديدة للحق في العمل.

4.2. انتهاك الحق في الصحة:

يقوم الحق في الصحة على المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 6-14-15). تأثر الحق في الصحة بالتقنيات الخوارزمية للذكاء الاصطناعي (Kaur & Verma, p. 406)، فعلى سبيل المثال؛ سجّل عدم دقة خوارزميات الكشف عن مرض

سرطان الجلد لدى المرضى من ذوي البشرة السوداء، بسبب أن نماذج الذكاء الاصطناعي في الكشف عن المرض، تم تدريبها فقط على صور المرضى من ذوي البشرة الفاتحة (programme, p. 70).

5.2 انتهاك الحق في الثقافة:

ورد النص على الحق في الثقافة في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمادة 15 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 7-16).
حذر الأمين العام للأمم المتحدة من سرعة انتشار خطاب الكراهية على المنصات الرقمية والخوارزميات المتحيزة، نتيجة سوء استخدام الذكاء الاصطناعي (غوتيريش)، ويستهدف هذا الخطاب الآخر المختلف ثقافيا.
نكون أمام مساس بالحق في الثقافة، عندما يتم تكريس أنماط معينة من القيم الثقافية (الاصطناعي ا.، صفحة 31)، تم توليدها والترويج لها بسوء استخدام لخوارزميات الذكاء الاصطناعي .

تد التضييل من منظور الأمن الإنساني وأثاره على حقوق الإنسان:

تُسلط الضوء على التضييل من منظور الأمن الإنساني، وما ينتج عنه من انتهاك لحقوق الإنسان .

1- التضييل من منظور الأمن الإنساني :

يُشير التضييل إلى ممارسات التأثير التي تستخدم فيها خوارزميات مُبرمجة، تستهدف عقول الأفراد، فتخلق في أذهانهم إدراكا مختلفا عن واقعهم الحقيقي. تُشيعُ ممارسات التصيد الاحتيالي الموجه Spear-phishing، توليد وتوليف الكلام Synthesis speech، انتحال الشخصية Impersonation، الاختراق الآلي Automated hacking، تسميم البيانات Data poisoning (Johnson, p. 4) في البيئة الرقمية التي يتشابك فيها الأفراد والكيانات مع بعضهم البعض على مدار الساعة.

تؤدي أساليب الخداع والتلاعب باستخدام الذكاء الاصطناعي إلى المساس بالكرامة الإنسانية وقيمة الإنسان وفعاليته، مثل الصداقات المزيفة على منصات



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كرد الواد

التواصل الاجتماعي، التي تُؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي والعلاقات الإنسانية (الاصطناعي ١،، صفحة 31).

2. آثار التضليل على حقوق الإنسان :

ينتهك التضليل حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحصول على المعلومات والحق في الانتخاب.

1.2 انتهاك الحق في الحصول على المعلومات:

يرجع أساس الحق في الحصول على المعلومات إلى المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 5-32).

أدى استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي إلى انتهاك حق الأفراد في الحصول على معلومات صحيحة، وأصبح تداول الأخبار الكاذبة Fake news يغلب على المشهد الإعلامي في عصر الذكاء الاصطناعي.

هذا المساس بصحة المعلومات بسبب فبركة وتزييف الأخبار، وانتشار المعلومات المغلوطة والمُضللة (الاصطناعي ١،، صفحة 31). جاء كنتيجة مباشرة لإتاحة برامج مُزوّد بالذكاء الاصطناعي لجميع المستخدمين .

إنّ مساس الذكاء الاصطناعي بحق الإنسان في الحصول على المعلومات هو اعتداء أيضاً على حق الإنسان في حرية التعبير والرأي (الاصطناعي ١،، صفحة 31)، نظراً لوجود علاقة ترابط وتبادل بين الحقّين.

2.2 انتهاك الحق في الانتخاب:

يرجع الأساس القانوني لحق الإنسان في المشاركة في انتخابات نزيهة إلى المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وأكّده المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 (المتحدة، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الصفحات 5-34).

أشار مُفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى حملات التزييف الرقمي والتضليل الإعلامي التي تطال العمليات الانتخابية وتُؤثر عليها (تورك)، دون إغفال للأضرار التي يخلفها الذكاء الاصطناعي على هذه العمليات نتيجة

الضعف الذي لحق بالديموقراطية، وتراجع الثقة بين المحكومين والحكام وكذلك اتّجاه المؤسسات الرسمية (الاصطناعي ا.، صفحة 31).

إنّ إقحام الذكاء الاصطناعي في تسيير العمليات الانتخابية، شابها عيوب في العديد من الدول حتى الديموقراطية منها.

المحور الثالث: حوكمة الذكاء الاصطناعي لخدمة نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان.

وَقَرَّ الذكاء الاصطناعي فرص وخيارات تمكين جديدة للإنسان في قطاعات الأمن الاذ ساني ال سبعة. لكن بالموازاة مع ذلك، ترثت عنه مخاطر جديدة تُهدّده وتنتهك حقوق الإنسان.

أدّى السّباق المحموم بين الدول والشركات في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى تحقيق تطور كبير في هذا المجال، بشكل مكّنه من تجاوز الأطر التنظيمية ونُظم الحوكمة التقليدية. يتوقع معظم الخبراء المشاركين في استقصاء جسّ النبض العالمي حول مخاطر الذكاء الاصطناعي أن يتم تسجيل تسارع كبير خلال 18 شهرا القادمة، حيث ستصل نسبة اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى 89٪ ونسبة تطويره إلى 74٪ (الاصطناعي ا.، صفحة 33).

تبرز أهمية تأسيس حوكمة للذكاء الاصطناعي في حلحلة معضلة التوازن بين فرصه ومخاطره، وتعمل على ضبطه لخدمة نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان. تقوم هذه الحوكمة على إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وإضفاء الطابع الإنساني عليه .

أولا- إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي:

تقوم عملية بناء رؤية شاملة على الرّبط بين خبرات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، وتوجيهها نحو إيجاد الحلول، التي يُركّز جزء منها على الجانب التقني للذكاء الاصطناعي، ومنها ما ينصب على إعادة ضبط وتعديل إجراءات تعلم الآلة، والقواعد الخاصة بمعالجة البيانات. وعلى مستوى آخر يتطلب الأمر تدخلا قانونيا أكثر صرامة من أجل تقييد أو حظر استخدام أو تطوير بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي (Šmuclerová, Král, & Drchal, 2023, p. 16)



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كرد الواد

تستند الحلول القانونية لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي على عُصري فعالية القاعدة القانونية المؤسسات الدولية باعتبارهما جوهر عملية إنفاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

نتناول الأدوات القانونية ثم الأدوات المؤسسية لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي.

أ. الأدوات القانونية لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي:

تفرض حقوق الإنسان على الدول إلتزامات بحمايتها، والعمل على إنفاذها. وإلى جانب الدول والحكومات يقع أيضا على المؤسسات الإلتزام باحترام حقوق الإنسان (Andersen, 2018, p. 17).

تقوم مسؤولية المؤسسات التجارية عن احترام حقوق الإنسان في مواجهة جميع المؤسسات؛ مهما كانت ملكيتها، حجمها، هيكلها، سياق عملها وقطاع نشاطها (الإنسان أ.، 2011، صفحة 15). في إطار هذه المسؤولية، فرضت المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على هذه المؤسسات ضرورة الإلتزام بمايلي:

1. تتجنب المؤسسة التجارية بمنااسبة قيامها بأنشطتها أن تتسبب، أو تساهم في آثار ضارة بحقوق الإنسان، وأن تبادر المؤسسة بمعالجة الآثار الضارة عند وقوعها؛
2. تسعى المؤسسة التجارية إلى منع الآثار الضارة بحقوق الإنسان، التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات التي تقوم بها، والمواد التي تنتجها والخدمات التي تقدمها (الإنسان أ.، صفحة 14).

إنّ أدوات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تنظم الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الناشئة عنه، وُضعت لتطبق على المستوى الداخلي للدول، ويتحقق ذلك بانضمام الدولة إلى هذه الأدوات الدولية.

ب. الأدوات المؤسسية لإدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي :

إنّ اختلاف قدرات الدول من حيث الموارد المالية، يحدّ من إمكانياتها في مجال الذكاء الاصطناعي والانتفاع من استخداماته على نحو فعال وملائم. مما يخلق فجوة عالمية بين الدول في هذا المجال، ويتجلى ذلك بوضوح في عجز الكثير من دول العالم من الوصول إلى بيانات الحوسبة والتدريب والنماذج. لذلك فهذه

الدول تحتاج إلى دعم دولي. ويأتي إنشاء صندوق دولي للذكاء للاصطناعي لمعالجة هذه الفجوة، وللعمل أيضا على ضمان توفير الموارد اللازمة لتمكين هذه الدول من الوصول إلى بيانات التدريب والحوسبة والنماذج وربطها بالقدرات والمواهب البشرية الوطنية (الاصطناعي ا.، صفحة 16).

من شأن مأسسة الذكاء الاصطناعي في شكل صندوق دولي للدعم المالي، ضمان المساواة بين الدول الغنية والفقيرة في الاستفادة من فرص التمكين والانتفاع التي يوفرها الذكاء الاصطناعي للأفراد والمجتمعات.

تبقى الآثار الجانبية السلبية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة صفة ملازمة لظهور أية تكنولوجيا حديثة، ولكن يمكن التخفيف من هذه الآثار، من خلال بناء القدرات المؤسسية الملائمة. فعندما يتم تعزيز هذه القدرات، تصبح الدول أكثر قدرة على جعل آثار هذا التقدم التكنولوجي أكثر إيجابية (développement, 2001, pp. 49-50). ينطبق نفس الأمر على المخاطر الجديدة للذكاء الاصطناعي التي لا يمكن تلافيها، ولكن يُمكن التخفيف من مخاطرها على الأمن الإنساني وانتهاكها لحقوق الإنسان، وتؤدي آليات تعزيز قدرات الدول والأفراد دورا فعالا في بناء حوكمة توازن بين مخاطر وفرص الذكاء الاصطناعي.

بالنسبة لتعزيز قدرات الدول فقوأمها نقل وتبادل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي بين الدول، إلى جانب عنصر التمويل الذي يقدمه الصندوق المقترح إنشائه في هذا الصدد. أما بالنسبة لتعزيز قدرات الأفراد فقوأمها التكوين والتدريب على الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي.

ثانيا. ذكاء اصطناعي بوجه إنساني:

يحتاج الذكاء الاصطناعي وأنواعه من تعلم الآلة والروبوتات والأجهزة المستخدمة له إلى عملية أنسنة، بمعنى أن البشرية تحتاج إلى ذكاء اصطناعي يصنعه الإنسان ويديره الإنسان لخدمة الإنسان.

إن الوصول إلى ذكاء اصطناعي بوجه إنساني يتطلب جعل الإنسان محوره، من حيث أمنه وحقوقه، مع إضفاء وجه أخلاقي عليه.

أ. ذكاء اصطناعي محوره الإنسان، أمنه وحقوقه:

رغم أن الذكاء الاصطناعي وما يتصل به لا يزال في مراحل نشأته الأولى، إلا أنه بدأ يُعطي سريعا ثماره المُبكرة. على غرار خلق فرص وخيارات جديدة



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كردالواد

في جميع أبعاد الأمن الإنساني. لكن بالموازاة مع ذلك، أثار هذا التطور النوعي المُبكر، مخاوف وشواغل أمنية عن واقع ومستقبل الأمن الإنساني وحقوق الإنسان في ظلّ الذكاء الاصطناعي.

يبدو أنه لا يمكن احتواء الذكاء الاصطناعي بحدّ ذاته، بل ما يمكن فعله هو نشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وجعلها في خدمة مشروع اجتماعي، يُجنّب استعباد البشر من قبل مالكي هذه التكنولوجيا. بعبارة أخرى يجب ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل متوافق مع قواعد الحياة التي يختارها البشر لأنفسهم ولأخلاقهم المجتمعية (Ganascia, 2025, p. 79).

يُمْكِنُ أيضاً توجيه الابتكارات باستخدام الذكاء الاصطناعي بالاعتماد على محفّزات تضمن ولاية العامل البشري من التصميم إلى الاستخدام في منتجات الذكاء الاصطناعي، عبر الموازنة بين الابتكارات التي تلبّي حاجات اجتماعية، وأرباح القطاع الخاص، وكذلك من خلال تدعيم معايير الذكاء الاصطناعي بحزمة من المعايير الجديدة التي تسمح باستثمار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية الإنسانية (الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، صفحة 6).

كما يجب اعتبار البرمجيات التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي كشركاء مساعدين للإنسان على اتخاذ القرارات، وليست آلات مستقلة تتخذ القرارات من تلقاء ذاتها، وهذا يعني إبقاء مبادرة اتخاذ القرارات حصراً بيد الإنسان، الذي لا يمكنه في نهاية الأمر إخلاء مسؤوليته عن آثارها، تحت حجة أن الحلول كانت من وضع الآلات المعززة بالذكاء الاصطناعي (Ganascia, p. 81).

بداخلة الذكاء الاصطناعي:

تقوم تطبيقات تعلم الآلة الموجهة للتعامل مع البيانات الضخمة، على جمع معلومات الأفراد الشخصية، التي تساعد أجهزة المراقبة المزودة بالذكاء الاصطناعي في وسائل التواصل الاجتماعي، الحواسيب والهواتف الشخصية، وكذلك الأمر بالنسبة لأجهزة المراقبة المُنصَّبة على مستوى فضاءات توافد الجمهور.

لضبط هذا الأمر، وجب إضفاء الاستخدام الأخلاقي على الذكاء الاصطناعي من خلال التدابير التالية:

1. احترام خصوصية الأفراد عند جمع بياناتهم ومعالجتها ومشاركتها؛
2. حق الأفراد في معرفة ما يحدث لبياناتهم وفيما تستخدم؛
3. حق الأفراد في الاعتراض على جمع ومعالجة بياناتهم (كوكليبرج، صفحة 72).

تتأسس على ضوء هذه التدابير المسؤولية الأخلاقية لفواعل الذكاء الاصطناعي الحكومية وغير الحكومية، التي يقع عليها واجب الالتزام بتلك التدابير، وتمكين الأفراد والجماعات المتضررة من مقاضاة الفواعل المنتهكة لهذه التدابير.

خاتمة:

يشهد العالم تنافسا قويا بين فواعل الذكاء الاصطناعي، ومن المنتظر أن يتزايد و يتوسع أكثر هذا التنافس في المستقبل المنظور. على أن تلتحق به فواعل أخرى، وتنتج عنه مخاطر وفُرص مستجدة.

بعد الدّراسة نُجيب على الإشكالية والتساؤلات المطروحة:

بدأ نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان يتأثر سلبا وإيجابا بالذكاء الاصطناعي.

تتنوع مخاطر الذكاء الاصطناعي الجديدة على نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان حسب قطاعاته. وتتحول هذه المخاطر بدورها إلى انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان.

يُمكنُ بناء حوكمة شاملة تُوازن بين مخاطر وفُرص الذكاء الاصطناعي وجعلها في خدمة نهج الأمن الإنساني المبني على حقوق الإنسان.

توصلنا بعد الدراسة إلى النتائج التالية:

الذكاء الاصطناعي مثل أية تكنولوجيا جديدة ظهرت في التاريخ البشري، رافقتها إيجابيات وسلبيات. ويجب أن يبقى حسن استغلاله بيد الإنسان.

تُركز فواعل الذكاء الاصطناعي على جوانبه المتعلقة بالتطوير، الابتكار، الوصول إلى البيانات. وبالمقابل لا تُولي اهتمام لجوانبه القانونية والحقوقية.



الذكاء الاصطناعي ونهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان مصطفى كردالواد

عدم التّناسب بين مخاطر وفُرص الذكاء الاصطناعي على نهج الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان، حيث برزت فوراق حسب الأفراد والمجتمعات والدول.

تملك لأدوات القانونية والمؤسسية التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان أهمية كبيرة في ضبط الذكاء الاصطناعي.

على ضوء ما تقدّم نقترح مايلي:

تعزيز الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان حول الذكاء الاصطناعي بوضع معاهدات دولية ملزمة.

توسيع تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في مجال الذكاء الاصطناعي.

جعل الذكاء الاصطناعي بيد الإنسان في المستقبل، وعدم منح الاستقلالية التامة للأجهزة والروبوتات والآلات المعززة بالذكاء الاصطناعي .

قائمة المراجع:

- Andersen, L. (2018). human rights in the age of artificial intelligence. Retrieved from bit.ly/48uGvJV
- Développement, P. d. (2001). *mettre les nouvelles technologies au service du développement humain*. Bruxelles: De Boeck et Larrier s.a.
- États, C. i. (2001). *la responsabilité de protéger*. Ottawa: centre de recherche pour le développement international.
- Européenne, C. (2020). *intelligence artificielle une approche axée sur l'excellence et la confiance* livre blanc, (éd. 65 final). Bruxelles: Commission Européenne. Consulté le: 17-08- 2025.
- Frank, D. V. (2024). hope as a catalyst for Human security. In E. L.Mienie (Ed.), *the 2023 Human security challenges symposium*. Tennessee: University of North Georgia press, lightning source Inc.
- Ganascia, J.-G. (2025). peut-on contenir l'intelligence artificielle ? *Pouvoirs revue Française d'études constitutionnelles et politiques*(N 193), 71.
- Goucha, M. (2009). *la sécurité Humaine et l'UNESCO : bilan et perspectives, organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, approches et défis*. (UNESCO, Éd.) Paris: STEDIMEDIA.
- Johnson, J. (2019). artificial intelligence and future warfare: implications for international security. *defense and security analysis*. Retrieved from bit.ly/4hfFEPE
- Kaur, D. H., & Verma, D. K. (2023). artificial intelligence and Human rights. *international journal of creative research thoughts*, 11(12).
- PNUD, P. d. (1994). *Nouvelles dimensions de la sécurité humaine*. Paris: ECONOMICA.

- Programme, U. N. (2022). *new threats to human security in the anthropocene demanding greater solidarity*. special report, New York.
- Ramcharan, B. (2004). *human rights and human security, strengthening disarmament and security*. (d. forum, Ed.)
- Šmuclerová, M., Král, L., & Drchal, J. (2023). *AI life cycle and Human rights risks and remedies* (first edition ed., Vol. Artificial intelligence and Human rights). (A. Quintavalla, & J. Temperman, Eds.) United Kingdom: Oxford university press ,TJ Books limited.
- Union, E. (2024). Artificial Intelligence Act. (EU, Ed.) *Official Journal of the European Union*. Retrieved August 06, 2025, from bit.ly/4971Glu
- أنطونيو غوتيريش. (2025). خطاب الكراهية يتسارع بفعل الذكاء الاصطناعي ويغذي التمييز والعنف. تاريخ الاسترداد 08 جويلية، 2025، من الأمم المتحدة: bit.ly/42LfnTg
- الأمم المتحدة. (2006). *المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان*. منشورات الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف، نيويورك.
- الأمم المتحدة. *حقوق الإنسان*. تاريخ الاسترداد 18 أغسطس، 2025، من الموقع الرسمي: bit.ly/46SCvIc
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2025). *رهن بخيار الإنسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي*. لمحة عامة، نيويورك.
- ستيوارت راسل. (2022). *ذكاء اصطناعي متوافق مع البشر، حتى لا تفرض الآلات سيطرتها على العالم*. (مصطفى محمد فواد، و أسامة إسماعيل عبد العليم، المترجمون) المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي.
- سمر عادل شحاتة محمد. (بلا تاريخ). *الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، التحديات والأفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي*. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. تم الاسترداد من bit.ly/46Y8UH4
- فولكر تورك. (2023). *حماية حقوق الإنسان يجب أن تقع في قلب حوكمة الذكاء الاصطناعي*. (الأمم المتحدة، المحرر) تاريخ الاسترداد 08 جويلية، 2025، من الموقع الرسمي: bit.ly/47b3V4u
- لبنى سمير بباويق، و دعاء محمود قرعان. (2024). *تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على المجتمعات الإنسانية*. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، المجلد 5.
- الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان. (2011). *مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان*. تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والإنصاف». مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- مارجريت إيه بودين. (2022). *الذكاء الاصطناعي، مقدمة جد قصيرة*. (إبراهيم سند أحمد، المترجمون) المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي.
- مارك كوكليبرج. (2024). *أخلاقيات الذكاء الاصطناعي*. (هبة عبد العزيز غانم، المترجمون) المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي.
- محمد حسام محمود لطفي، و علي بن ذيب الأكلي. (2023). *دليل أخلاقيات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي*. (منشورات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، المحرر) قسنطينة: دار سوهايم للنشر والتوزيع.
- ممدوح الشيخ. (2008). *التجسس التكنولوجي سرقة الأسرار التقنية والاقتصادية*. بيروت: شركة دلتا.
- مؤتمر فيينا. (1993). إعلان وبرنامج عمل فيينا. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. فيينا: الجمعية العامة A/CONF.157/23.
- الهيئة الاستشارية المعنية بالذكاء الاصطناعي. (2024). *حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، و مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (2022). *معجم البيانات والذكاء الاصطناعي عربي/إنجليزي* (الإصدار الطبعة الأولى).